



محتوى الرسالة

الافتتاحية:

الانتخابات النزيهة وصعوبات تحقيقها

الأركان:

1- الإرهاب في تونس: غزوة الشعابني

2- مراسلون بلا حدود: رفع الغموض عن
المرسوم من قانون 115

3- قانون الميزانية التكميلي: دار لقمان على
حالتها

4- الحرب على قطاع غزة: مطالبة للتحقيق
في جرائم الحرب الإسرائيلية

5- المغرب: تواصل تعذيب الموقوفين

6- مصر: مشروع قانون يهدف إلى إخضاع
الجمعيات الأهلية للحكومة والأجهزة
الأمنية



<http://www.google.com>

الانتخابات النزيهة وصعوبات تحقيقها

الافتتاحية

الناخبون التونسيون لا يتزاحمون على مكاتب التسجيل في القوائم الانتخابية، فالأسابيع الأولى لم تعرف إلا إقبالا ضعيفا، حيث لم يتجاوز عدد المسجلين، بعد أكثر من أسبوعين من بداية العملية، 170 ألف (المغرب 2014-07-11). بعض القيادات السياسية طالبت بالتمديد في الفترة المخصصة للتسجيل والبعض الآخر دعا حتى إلى تأجيل موعد الانتخابات.

وإذا تركنا جانبا "نظرية المؤامرة" التي ترى أن في الأمر "استفهامات" وان هناك بعض الأطراف التي تسعى إلى "تعطيل الانتخابات وتخريب المسار الانتقالي" (انظر جريدة لوطون 12-07-2014)، وحاولنا الوقوف على الواقع السياسي والاجتماعي للبلاد بكل تعقيداته وملاساته، لأدركنا أن عوامل عديدة قد ساهمت في تعميق الهوة بين مطالب النخب السياسية التي تتصارع من أجل الفوز بالانتخابات القادمة وبين المواطنين الذين، بعد ثلاث سنوات على إجراء أول انتخابات ديمقراطية، لم يشعروا باهتمام كبير بمشاكلهم وقضاياهم ومعاناتهم.

تحت شعار "نحب تونس ما لا نقيد" (أحب تونس إذن أسجل في الانتخابات) بدأت الحملة التحسيسية بغاية تسجيل الناخبين الذين سيشاركون في عملية التصويت في الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة بمشاركة حوالي 2500 عون تسجيل وتخصيص أكثر من 270 مركزا متنقلا لتجوب القرى والأرياف بغاية تحسيس المواطنين بضرورة التسجيل وبأهمية المشاركة في الانتخابات لكن رغم الحملات التوعوية والتحسيسية بقيت نسبة الإقبال على التسجيل ضعيفة جدا، مما حدا بعدد المحللين للبحث عن الأسباب الحقيقية وراء هذا العزوف عن انتخابات من المفترض أن تضع البلاد على سكة الديمقراطية بعد فترة انتقالية طال أكثر من الزوم وعرفت عديد العزات التي كادت تعصف بالبلاد ومسارها السلمي.

بداية أن حماسة المواطن للعملية الانتخابية تنطلق من الثقة التي يمنحها الناخب وكل مكونات المشهد السياسي والحقوقى للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، أي أن تتوفر في هذا الهيكل المشرف شروط الحيادية والاستقلالية وان يأخذ نفس المسافة من الأحزاب السياسية. وكذا بالنسبة للهيئات الفرعية.



الافتتاحية

(يتبع)

2011، لم يلاحظ المواطن تحسنا على مستوى حياته ولا استقرارا في وضع البلاد، بالعكس، زاد عدد العاطلين عن العمل، وارتفعت نسبة الفقراء وسجلت الأسعار ارتفاعا متزايدا، وتراجع الاستثمار واستشرى الإرهاب وأصبح تأيين الجنود والأمنيين مشهدا معتادا لا يثير كثيرا من الاستغراب. وكما هو متوقعا فقد سجلت استطلاعات الرأي أن هموم التونسيين الأولى في أوج الفترة التحسيسية للتسجيل هي: التشغيل وتحسين الوضع الاجتماعي (أنظر القدس العربي بتاريخ 9 جويلية 2014)

استطلاعات الرأي حول نية التصويت في الانتخابات القادمة والتي حصرت المنافسة بين حركة النهضة الإسلامية وحزب نداء تونس الليبرالي لم تحفز الناس على التسجيل إذ بدا وكأن نتائج الانتخابات محسومة سلفا وان المنافسة ستقتصر على الحزبين الكبارين اللذين قد يتفاسمان السلطة بعد الانتخابات القادمة. (انظر تقرير "مجموعة الأزمان الدولية"، جوان 2014)

ما يمكن ملاحظته أيضا، انه وعكس ما اعتقده العديد من المحليين والسياسيين من أن الإرهاب سيحد من إقبال المواطنين على التسجيل في القوائم الانتخابية، فإنه بعد العملية الإرهابية الأخيرة التي استهدفت حياة 15 جندي، ازداد نسق التسجيل إلى معدل 30 ألف شخصا يوميا (شفيق صرار 19-07-2014) ليرتفع العدد من 280 ألف يوم 16 جويلية إلى 380 ألف يوم 19 من نفس الشهر، ولو أن الإقبال على التسجيل يعرف فرقا كبيرا بين تونس الكبرى وبزرت وسوسة وصفاقس من ناحية والمناطق الداخلية: فعدد المسجلين الجدد في دائرة القيروان، مثلا، لا يتجاوز 5,8 بالمائة من قائمة الناخبين.

عوامل عديدة هي مبعث شك في نزاهة الانتخابات القادمة: فالعزوف عن التسجيل في القوائم الانتخابية لا يخدم إلا الأحزاب التي لها قاعدة انتخابية وسياسية ولوجيستية، مما لا يساعد على ترسيخ احد أهم المبادئ الديمقراطية وهو التداول على السلطة.

كذلك الحال السياسي الذي يصره قبل وخلال الحملة الانتخابية دون مراقبة يضرب احد أهم مقومات الانتخابات الديمقراطية. فقد اعتبرت منظمة "عتيد" لنزاهة الانتخابات أن العقوبات المسلطة في هذا الباب والمصنفة ضمن الجرائم الانتخابية غير رادعة، بل ومضحكة "مقارنة بانعكاساتها الخطيرة على نزاهة الانتخابات" (جريدة المغرب، 5 جويلية 2014). مرصد "شاهد"، لمراقبة الانتخابات، نبّه بدوره الحكومة إلى ضرورة "إنقاذ الانتخابات القادمة من الإغراق بالمال السياسي". (المصدر السابق)

آمال كثيرة تعلق على الانتخابات القادمة التي ستنتهي مرحلة انتقالية طويلة وصعبة، عرفت كثيرا من التحديات والعنف والعزات. لكن نجاحها يتطلب عوامل موضوعية وشروطا: منها هيئة انتخابات تتمسك بحيادها واستقلاليتها وحكومة قادرة على فرض القانون على الجميع وأحزاب سياسية مسؤولة تضع ضمن أولوياتها إنجاز مسار الديمقراطية قبل الوصول الى السلطة، شروط تبدو صعبة التحقيق، على الأقل في المرحلة الحالية.

إلا أن حملة التشكيك في هذه الهيئة بدأت منذ تكوينها داخل قبة المجلس التأسيسي أين خضع اختيار أعضائها لقانون اللعبة السياسية والمحاصرة الحزبية. الهيئات الفرعية عرفت بدورها حملات تشكيك في حيادية عناصرها من قبل هياكل الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين وكذلك من قبل المرصد الأعلى للقضاء الذي طعن في تكوين الهيئات في الجهات وطالب بإخضاع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لمساءلة المحكمة الإدارية.

كما شككت أحزاب في حيادها ونزاهتها، إذ انها "تتعهد تعطيل تسجيل الناخبين وتعمل لصالح بعض الأحزاب دون أخرى" (الشروق 17-07-2014) حيث أكدت "وجود أسماء في الهيئات الفرعية في الداخل والخارج وبعض القنصليات والسفارات لهم انتماء لأحزاب سياسية وهذا ضرب لشفافية ونزاهة الانتخابات" (المصدر السابق)

الشكوك دعمها ما نشر حول بعض الدوائر الانتخابية في الهجرة بعيد الصدق ومن قبل عديد منظمات المجتمع المدني في تونس وفي المهجر، فبعد ان رفض السيد شفيق صرار، رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات "التشكيك في أعضاء الهيئات الفرعية ورؤسائها" (الشعب 10-07-2014) تراجع و تم تغيير رئيس الهيئة الفرعية للانتخابات في فرنسا وذلك إثر طعون صادرة بشأنه بوصفه قياديا في حركة النهضة الاسلامية. للتذكير فقط، وحسب جريدة الشعب التي تمتلك تسجيلات، فان السيد كمال حنيحينة رئيس مكتب فرنسا 2 قد تستر على صفته في الهيئة وقدم نصاب لأعضاء حزبه من حركة النهضة حول "كيفية التعاطي مع العملية الانتخابية". (المصدر السابق).

بعض الملاحظين اعتبروا أن العزوف عن التسجيل هو موقف سياسي مما حدث ويحدث في تونس. السيد قيس سعيد، أستاذ القانون الدستوري، رأى أن الموقف اتخذته التونسيون "للتعبير عن رفضهم للتمشي السياسي طيلة الثلاث سنوات الفارطة". مضيافا أن السياسيين ارتكبوا أخطاء فادحة بنقلتهم من كتلة (نيابية) إلى أخرى وفشلهم "في تحقيق الوعود الانتخابية". (نواة 3 جويلية 2014)

ومحاولة من الهيئة تدارك الوضع، عقدت اجتماعا مع الأحزاب السياسية التي سجلت ضعف الإقبال على التسجيل وطالبت باتخاذ إجراءات عملية منها تمديد الأجل إلى ما بعد 22 جويلية واعتماد التسجيل الآلي. وان أبدت الهيئة تفهما للتمديد بسبب ضعف الإقبال إلا أنها اعتبرت أن ذلك "سيحدث ضغطا على الروزنامة الانتخابية وسيعسر عمل الهيئة". (المغرب 11 جويلية 2014).

والعزوف لا تفسره فقط غياب ثقة في الهيئة العليا للانتخابات وملابسات تكوينها وانتقاد فروعها في الداخل والخارج: إذ يبدو أن الاستحقاق السياسي القادم، على أهميته بالنسبة لمستقبل الديمقراطية في تونس، لا يحظى بأهمية تذكر لدى المواطن الذي بدأ يفقد علاقته بالشأن العام، وذلك ناتج، حسب عديد المؤشرات، عن طول انتظار فوائد الثورة، إذ بعد مرور سنوات على ثورة 14 جانفي



الإرهاب في تونس: غزوة الشعابي



<http://www.google.com>

يوم الأربعاء 16 جوبلية ضرب الإرهاب بقوة في جبل الشعابي ، المنطقة العسكرية ، وخلف حصيلة هي الأثقل منذ انتصاه في تونس أكثر من ستين خلت: 15 شهيدا و24 جريحا.

تاريخ الهجوم ليس اعتباطيا وله دلالات عند الجهاديين، حيث يوافق ، بالتاريخ الهجري، ذكرى تاريخ غزوة بدر الكبرى ، الحرب التي دارت بين جيش المسلمين بقيادة الرسول وبين جيش قريش "المشرك": وحسب المعتقد السائد فان جيش المسلمين المحدود عددا وعدة قد تفوق على جيش قريش وقتل منه أعدادا كبيرة وحاز على غنائم كثيرة. وقد فتحت غزوة بدر الباب أمام غزوات أخرى. وقياسا على ذلك فان المجموعات الإرهابية ترى أن المجتمع التونسي كافر وان فكرهم التكفيري هو استعادة للماضي و"أمجاده".

العملية الأخيرة فاجأت الرأي العام ليس فقط بخسائرها الثقيلة ، بل وكذلك لأنها الضربة الموجعة الثالثة التي توجه إلى الجيش خلال الثلاث أشهر الأخيرة، بعد الهجوم على منزل وزير الداخلية الذي خلف استشهاد أربعة جنود واستشهاد أربعة آخرين بالألغام بعد ذلك، مما أثار عديد الأسئلة حول قدرة الجيش على مواجهة الإرهاب، خاصة بعد تصريحات رئيس الحكومة خلال الندوة الصحفية من وورود معلومات استخباراتية عن وقوع عمليات إرهابية مؤكدة.

في شهر جوان الماضي ، خصصت النشورية "دراسات دولية" عددا لأعمال ملتقى هام حول " البلدان المغاربية ، الاتحاد الأوروبي والمتغيرات في جنوب الصحراء"، أشار إلى ثلاث استخلاصات هامة تخص الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة:

- إن العقيدة الدينية ليست المحرك الرئيسي للإرهاب،
- إن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية و كذلك الثقافية هي الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في منطقة جنوب المتوسط،
- إن دول المنطقة غير مهياً لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة ، في الوقت الذي يمتلك العدو إمكانيات بشرية ولوجستية ومادية



ضخمة وكذلك مساندة دولية - معلنة وغير معلنة معتبرة . كما أشار التقرير إلى أن الاتحاد الأوروبي يتعامل بليوننة في مواجهة تطور مظاهر مهددة للسلم في منطقة المتوسط وبلدان جنوب الصحراء.

صحيح أن ردة الفعل كانت قوية في تونس: خرجت مسيرات عديدة في كامل البلاد منددة بالإرهاب وانخرطت كل الأحزاب السياسية في الدعوات المناهضة بمؤتمر وطني لمناهضته.

كما أن الحكومة اتخذت عديد الإجراءات: منها غلق بعض المساجد خارجة عن السيطرة وإيقاف المحتفلين بقتل الجنود في بعض جهات البلاد وغلق صفحات انترانت - محرضة على العنف والتكفير وكذلك غلق بعض الإذاعات والتلفازات غير القانونية الداعية للجهاد.

لكن تبقى إمكانية اجتثاثه صعبة في الوقت الحاضر على الأقل لعدة أسباب:

- كيف يمكن القضاء على الإرهاب والحاضنة الفكرية لازالت موجودة وتنتشر الفكر التكفيري وتدعو إلى "الجهاد" 149؟ مسجدا لازالت خارج السيطرة ، حسب رفيق الشلي، المدير العام السابق للأمن الوطني وكاتب عام مركز الأمن الشامل، (جريدة الصباح 16-07-2014). وكذلك الشأن بالنسبة لرياض الأطفال والمحطات الإذاعية. الإرهاب، كما هو معلوم، يبدأ بالتكفير وينتهي بالتفجير.

-هل يمكن القضاء على الإرهاب دون مساءلة الأطراف التي ساهمت في تغذيته؟ هل يمكن للرأي العام الوطني أن يصدق إن من كان يدعو الشباب في المساجد إلى الجهاد و"يحارب الكفر والكفار" هو اليوم في الصفوف الأمامية للتنديد بالإرهاب وكذلك الشأن بالنسبة لمن كان يدعو داخل قبة المجلس التأسيسي لقطع أطراف المعارضين ؟

- ما جدية مقاومة الإرهاب حين يبقى قانون مكافحته يترنح شهورا داخل المجلس الوطني التأسيسي في الوقت الذي كانت تونس في أمسّ الحاجة لإطار تشريعي والقانوني للمحاسبة دون تجاوزات ، خاصة مع بروز خطاب لدى العديد من النشطاء السياسيين والأمنيين يدعو إلى التغاضي عن حقوق الإنسان عند التعاطي مع الإرهاب ؟

يعتبر المؤتمر الوطني لمواجهة الإرهاب ضرورة حيوية تقتضيها ما تعيشه اليوم تونس، كبلد مهدد، داخليا وإقليميا، وذلك لوضع خطة وطنية تشترك فيها جميع الأطراف: حكومة، أحزاب سياسية ومجتمع مدني. لكن نجاحه يبقى رهين مدى جدية هذه الأطراف واستعدادها لارتفاع فوق مصالحها الحزبية الضيقة ووعيها بخطورة الوضع .



مراسلون بلا حدود: رفع الغموض عن المرسوم من قانون 115

أصدرت منظمة مراسلون بلا حدود بيانا تحليليا حول وضع الصحافة المكتوبة والالكترونية في تونس (2 جوبلية 2014). وسجلت المنظمة النية في إنشاء "مجلس الصحافة" الذي سيتولى تنظيم الصحافة المكتوبة والالكترونية.

**REPORTERS
SANS FRONTIERES**
POUR LA LIBERTE DE LA PRESSE

المنظمة سجلت كذلك ايجابية المرسوم 115 الذي يعتبر تقدما في مجال حرية الصحافة و"يوفر العديد من الضمانات لحماية المعلومة". إلا أن هناك غموض حول تطبيقه مما يسمح لبعض القضاة باستعماله "في القضايا التي تهم الصحافة". المثال على ذلك ما وقع للمدونة ألفة الرباعي التي حوكت سنة 2013 على أساس القانون الجنائي "لنشرها تحقيا يشكك في نزاهة وزير الخارجية" آنذاك.

المنظمة حثت على إعادة النظر في قانون العقوبات واحترام حرية التعبير بشكل كامل.

<http://www.google.com>

قانون الميزانية التكميلية: دار لقمان على حالها

صدر، في بداية جوبلية 2001، قانون المالية الجديد الذي حاول تشخيص مجمل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تقديم الحلول لتجاوزها. وحسب الوثيقة فان المشروع جاء ليحبر عن "توافق بين مختلف الأطراف المشاركة في الحوار" لكنه في يلتزم، كذلك ب"تعهدات الدولة الإصلاحية مع المؤسسات المالية الدولية".

إلا أن الاتحاد العام التونسي للشغل، أحد أهم الأطراف الراعية للحوار، اعتبر "هذا الإجراء متناقضا مع الثوابت والالتزامات الأخلاقية التي أنبنى عليها الحوار الاقتصادي والتي تقتضي التوافق والتنسيق وعدم اخذ القرارات بشكل أحادي". (الاتحاد العام التونسي للشغل، قسم الدراسات) ومن أهم مميزات هذا القانون:

• التخلي عن طموح نسبة نمو تصل إلى 4 بالمائة، كما كان مقررا في الميزانية الأولى وتعويضه بنسبة نمو تقدر 2.8 بالمائة وذلك لعدة عوامل منها انخفاض الصادرات ونوايا الاستثمار وتدهور صرف الدينار وتفاقم عجز الميزان التجاري الغذائي بحوالي مرتين خلال النصف الأول من سنة 2014 (انظر جريدة الشروق بتاريخ 15-07-2014)

• يقوم القانون الجديد على نفس المبادئ والخيارات الليبرالية التي ميّزت العقود السابقة والتي أدت إلى الهزات الاجتماعية خلال العشرية السابقة، والقائمة على مبدأ "حياد الدولة والتخلي عن الإرادة الجماعية لفائدة السوق والقطاع الخاص" (انظر قراءة في مشروع الميزانية التكميلية، عبد الجليل البوي)

• رغم سياسة التقشف التي اتخذتها الحكومة، فقد حافظت مؤسستا المجلس التأسيسي ورئاسة الجمهورية على نفس النفقات، وهذا التمشي غير مفهوم، خاصة في ظل الأداء الضعيف لهذه المؤسسات وتهرئة شرعيتها. (المصدر السابق)

• تحميل الطبقات الضعيفة والمتوسطة مردود الأزمة الاقتصادية بفرض إتاوات جديدة منها: طابع جبائي بثلاثين دينارا على عقود الزواج والترفيح في سعر التبغ وبطاقات شحن الهاتف ومعلوم على نشر القضايا لدى المحاكم وفرض جباية على السيارات بأنواعها

• الزيادة في أسعار المحروقات: ويعتقد أن يكون ذلك بتوصية من صندوق النقد الدولي الذي يرى ان "حجم الميزانية المخصصة لدعم الطاقة أصبح عبء ثقيل" لذلك "انخرطت تونس في الزيادة في أسعار الطاقة والكهرباء لإصلاح الدعم". (جريدة لوطون 12-07-2014). قرار الزيادة في سعر المحروقات رفضه الاتحاد العام التونسي للشغل وحمل "الحكومة المسؤولية بخصوص الانعكاسات السلبية لهذا القرار على الأسعار وعلى القدرة الشرائية للمواطن". (الاتحاد العام التونسي للشغل، قسم الدراسات)

• وان سجل جلّ المحللين وكذلك المنظمة النقابية الإجراءات المتخذة في خصوص التهرب الجبائي والتجارة الموازية الاذان أنهكا للاقتصاد الوطني إلا أن هناك اتفاق حاصل على أن الحكومة اقتضرت على إجراءات ظرفية و"لا تعكس التزاما صريحا بمكافحة الظاهرتين". (المصدر السابق)



الحرب على غزة : مطالبة للتحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية



<http://www.google.com>

منذ انطلاق العملية الإسرائيلية "الجرف الصامد" على قطاع غزة في 7 جويلية 2014 والى حدود 21 من نفس الشهر ، قتل حوالي 500 فلسطيني ، أكثر من 400 منهم مدنيين وجرح أكثر من 2500 آخرين ، كما هدم حوالي 1700 منزل إضافة الى هدم المستشفيات والمدارس والمساجد. الى ذلك، رحل آلاف الأشخاص نتيجة القصف المدفعي.

وفي نفس الآن أسفرت الصواريخ التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية عن مقتل مدنيين اسراييلين على الأقل. للتذكير فان هذه الحرب الإسرائيلية تأتي بعد سبع سنوات من الحصار المفروض على القطاع الذي خلف وضعاً إنسانياً قاسياً.

وعلى هذا الأساس، تذكر اللجنة من أجل الحريات وحقوق الإنسان أن العمليات العسكرية المتتعددة تشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وترتقي الى جرائم الحرب التي يجب أن لا يفلت مرتكبوها من العقاب.

تدعو ، كذلك ، اللجنة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته والتحرك السريع من أجل إيقاف العمليات العسكرية الإسرائيلية وتوفير الحماية اللازمة للمدنيين من الطرفين والتحقيق في جرائم الحرب المرتكبة خلال هذا الهجوم الواسع على القطاع.



المغرب: تواصل تعذيب الموقوفين



<http://www.google.com>

أصدرت الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان ، بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب الذي يصادف يوم 26 جوان، تقريرا حول واقع التعذيب في المغرب وأشارت إلى ممارسات مثل اللكم والركل والصفع داخل مخافر الشرطة. كما بينت أن هناك ممارسات اشد وطأة ضد المحتجزين مثل "الصعق الكهربائي في الخصيتين وإدخال أجسام غريبة في المؤخرة والإيهام بالفرق."

إلى ذلك أشارت الى تدخلات عنيفة من قبل الشرطة ضد المحتجين في عديد المدن المغربية مما أدى إلى "حالات من الوفيات والعديد من الجرحى".

وان رحبت الرابطة بالمشروع الجديد للتسجيل السمعي البصري لجميع محاضر الشرطة خلال فترة التحقيق والاستجواب الذي تبنته وزارة العدل والحريات إلا أنها اعتبرته "غير كاف لمنع التعذيب وسوء المعاملة".



مصر: مشروع قانون يهدف إلى إخضاع الجمعيات الأهلية للحكومة والأجهزة الأمنية



<http://www.google.com>

أعربت 29 منظمة حقوقية ، منها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمفوضية المصرية لحقوق الإنسان ومصريون ضد التمييز الديني، عن قلقها الشديد من أن مشروع قانون الجمعيات الأهلية الصادر عن وزارة التضامن الاجتماعي يمثل انتهاكا صارخا لدستور البلاد ولالتزامات مصر الدولية " لأنه يهدف لإخضاع الجمعيات لسيطرة الحكومة ويغلق المجال العام. "

وحسب الجمعيات الموقعة فإن هناك رغبة من الحكومة لردع كل عمل أهلي مستقل، إذ يعاقب كل مخالف لإحكام القانون المذكور لعقوبات سالبة للحرية تصل إلى 15 سجنا. وترى كذلك المنظمات الحقوقية إن مشروع القانون يسير عكس توصيات المنظمات الحقوقية ويناصب "العداء الواضح للمنظمات الأجنبية غير الحكومية ووضع لها القيود والعراقيل، مما يجعل وجودها وعملها في مصر شبه مستحيل. "

وأخيرا تنبه الجمعيات إلى خطر إغلاق المجال المدني أمام المنظمات المستقلة وتحويلها إلى كيانات تحت سيطرة النظام القائم لأنه يفرغ العمل الأهلي من محتواه ويحرم مصر من طاقات خلاقة ويساهم في خلق اضطرابات في البلاد لأنها تغلق "قنوات مشروعها للعمل العام. "